الأنباء
الاحد 14 يونيو 2015

«بيتك» يحصد جائزتين من منتدى «لندن للصكوك»

قال الرئيس التنفيذي لشركة «بيتك الاستثمارية» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) عماد يوسف المنيع، ان فوز «بيتك» بجائزتي افضل منظم للصكوك الحكومية بالعالم «صكوك حكومة جنوب افريقيا» و«أفضل مؤسسة مالية إسلامية بالشرق الاوسط»، في حفل الجوائز الخاص بمنتدى لندن للصكوك 2015، يؤكد النجاح الذي حققه «بيتك» في توسيع أعماله محليا وعلى مستوى الشرق الأوسط، بعد ان احرز السبق كأول بنك إسلامي في الكويت، وظل مستحوذا على الريادة والقيادة مع وجود بنوك إسلامية جديدة، كما استطاع ان يطور العديد من المنتجات المالية التي يتم التعامل بها في الاسواق الدولية حاليا، ومن أبرزها منتج الصكوك، ما دفع بالصيرفة الاسلامية الى آفاق جديدة، رسخت مكانتها في الأسواق الدولية.

وأضاف المنيع في تصريح صحافي عقب تسلمه الجائزتين، انها تمثلان دليلا جديدا على تكامل أداء «بيتك» مع التطورات الرئيسية في الأسواق والدور المهم والمحوري الذي يلعبه في صناعة الخدمات والمنتجات المالية الاسلامية، من خلال وضع الأسس والقواعد التنظيمية والتطبيقات العملية للعديد من المنتجات التي تعتبر قيمة مضافة للعمل المالي الإسلامي، ما يرسخ موقعه القائم على متانة وضعه المالي وحجم أعماله وخدماته وريادته والتزامه المهني والشرعي.

وحول قيادة مجموعة «بيتك» من خلال شركته التابعة «بيتك الاستثمارية» لعملية إصدار أول صكوك سيادية لجمهورية جنوب افريقيا بقيمة 500 مليون دولار، أكد المنيع على قدرة «بيتك» في فتح أسواق جديدة وجذب عملاء متميزين إلى منتج الصكوك سواء حكومات او شركات، حيث تعد جمهورية جنوب أفريقيا من اكثر الدول المصدرة للسندات التقليدية، وتحولها نحو الصكوك، احدث صدى إيجابي في الأسواق الدولية، وعلى مستوى القارة الأفريقية.

وأوضح أن «بيتك» في هذه الصكوك قام بأكثر من دور، فعلاوة على قيادة عملية الترتيب والترويج، ساهم في تقديم الدعم الفني والخبرة المتميزة التي مكنت حكومة جنوب أفريقيا من تعديل بعض القوانين والتشريعات الداخلية حتى يتم إصدار مثل هذه الصكوك والموافقة عليها من النواحي القانونية والضريبية ومطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث إنها المرة الأولى التي تخوض فيها مثل هذه التجربة.

وأضاف: «هي أول صكوك سيادية على مستوى افريقيا، والثالثة من نوعها لدولة غير إسلامية، بعد الصكوك التي أصدرتها المملكة المتحدة وهونج كونج، وقد تم استخدام أصول ملموسة لإصدار هذه الصكوك ما منحها تصنيفا ائتمانيا استثماريا من قبل وكالات التصنيف العالمية الكبرى وهي موديز وفيتش وستاندرد اند بورز. وسيتم إدراج هذه الصكوك وتداولها في سوق لوكسمبورغ للأوراق المالية ما يمكن المستثمرين من تداولها».

ويقوم «بيتك» بدور رائد في قطاع التمويل الإسلامي، ويواصل ابتكار الخدمات والمنتجات الإسلامية الجديدة التي تقدم كبديل للمنتجات المصرفية التقليدية، في وقت تستهدف هذه الأدوات دورا أوسع في تمويل خطط التنمية في المنطقة والأسواق العالمية، ولذلك يوصف «بيتك» بالمرجع والرائد الذي استطاع أن يمهد الطريق لصناعة متكاملة، أصبحت تمثل الآن قطاعا رئيسيا ومؤثرا في الاقتصاد العالمي.

عماد المنيع يتسلم الجائزتين

المنيع: المجموعة فازت بـ «أفضل منظم صكوك حكومية بالعالم» و«أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الشرق الأوسط»

نفى وجود حديد تسليح يمكن ثنيه

العجمي: الحديد المتداول في السوق المحلي مطابق للمعايير والمقاييس الفنية المعتمدة بالكويت

عاطف رمضان

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف محمد فهاد العجمي على جودة كميات الحديد المتداولة في السوق المحلي ومطابقتها للمعايير والمقاييس الفنية المعتمدة بالكويت. ونفى العجمي في تصريح صحافي صحة ما تم تداوله في بعض وسائل الاتصال الاجتماعي أخيرا والذي يظهر وجود حديد تسليح بالكويت يمكن ثنيه بسهولة، مشيرا إلى ان جميع كميات الحديد المباعة وكذلك المعروضة حاليا في السوق المحلي تم مطابقتها بالمواصفات المعتمدة لدى الهيئة عبر مكاتبها الجمركية المنتشرة في جميع منافذ الدولة قبل الإفراج عنها. ولفت العجمي إلى ان هيئة الصناعة تتعاون بشكل مباشر مع مركز الفحوصات الهندسية والمخبرية في جامعة الكويت من أجل القيام بالفحوصات التي تتطلبها المواصفات المعتمدة والتأكد من مطابقة منتجات الحديد للمواصفات الخاصة فيها.

وبين العجمي ان هيئة الصناعة سبق وان أدرجت منتجات الحديد الصلب من ضمن برنامج المطابقة الوطني والمعني بمراقبة المنتجات التي يوجد لديها مواصفات إلزامية والتي قد تمس صحة وسلامة المستهلك وحماية البيئة، موضحا ان هذا البرنامج يضمن عدم السماح بدخول أي من منتجات الحديد الى البلاد ما لم تكن مطابقة للمواصفات المعتمدة.

واستعرض العجمي الإجراءات التي تقوم بها الهيئة للتأكد من مطابقة الحديد للمواصفات المعتمدة، حيث يتم إعطاء المستورد الخيار في ان يقوم بإجراء المطابقة في بلد المنشأ عبر شركات معتمده لدى الهيئة للفحص والتفتيش ولديها مكاتب منتشرة في معظم دول العالم، مبينا انه في هذه الحالة يقوم المصنع بتقديم اختبارات شاملة طبقا للمواصفات المعتمدة على ان تكون من مختبرات حاصلة على اعتماد ISO 17025، وانه على ضوء التقرير الفني (TIR) من الشركة المعتمدة لكل شحنة يتم الإفراج عن الشحنات التي تصل إلى موانئ الكويت بشكل مباشر بعد إصدار موافقة إفراج من الهيئة.

وأضاف العجمي انه بالنسبة الى الخيار الثاني فهو عند وصول الإرساليات الى الكويت دون اصطحابها على شهادة من إحدى الجهات المعتمدة تقوم المكاتب الجمركية التابعة بحجز هذه الشحنات وإرسال وثائق الشحنة الجمركية الى إدارة المواصفات والمقاييس التابعة للهيئة والتي بدورها تقوم بالتدقيق على هذه الوثائق وفي حال اكتمال هذه الوثائق يقوم المستورد بكتابة تعهد خطي يسمح له بالإفراج المؤقت والاحتفاظ بالشحنة في مخازنه على ألا يتصرف بالبضاعة حتى يتم الموافقة النهائية من الهيئة لإعطائه ، منوها إلى انه خلال فترة التعهد تقوم الهيئة بسحب عينات عشوائية وإرسالها الى مركز الفحوصات في الجامعة وفي حال نجاح الاختبارات يعطى المستورد شهادة مطابقة يستطيع من خلالها طرح منتجاته في السوق.

وأفاد العجمي بأنه وفقا لتقرير الجامعة يعطى المستورد 3 أشهر من تاريخ إصدار التقرير يستطيع من خلاله الإفراج عن منتجاته بشكل نهائي على ان تكون الشحنات خلال هذه الفترة مستوردة من المصنع نفسه، مضيفا ان الهيئة تقوم بشكل عشوائي بسحب عينات من هذه الشحنات خلال هذه الفترة للتأكد من استمرارية مطابقتها للمواصفات المعتمدة.

وأشار العجمي إلى انه في حال أظهرت نتائج الفحوصات ان الشحنة غير مطابقة للمعايير والمقاييس المعتمدة يعطى المستورد الخيار بين ان يقوم بإعادة تصديرها او ان يقوم بإتلافها تحت إشراف الهيئة، مشيرا إلى ان هناك متطلبات إضافية تفرضها الهيئة على الحديد المستورد من بعض البلدان التي قد يتعرض الحديد الى إشعاعات ضارة، حيث يتم فحصها لإثبات خلوها من الإشعاع.

«الوطني»: الفيدرالي الأميركي يتجه لرفع الفائدة في سبتمبر

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الأسهم الأميركية لم تشهد أي تغيير يذكر منذ بداية العام الحالي مع انقضاء نصف العام، متأثرة بتحسن الآفاق الاقتصادية تارة وباحتمال ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية تارة أخرى، في حين شهدت الأسهم الأوروبية أداء أفضل في 2015 حتى الآن بدعم من تراجع أسعار النفط وضعف اليورو الذي بدوره انعش الصادرات الأوروبية، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي الأوروبي بضخ السيولة من خلال برنامجه للتيسير الكمي. وقد تراجع الدولار الأميركي بصورة طفيفة أمام اليورو، إلا أنه لايزال مرتفعا عند 8٪ حتى تاريخه. كما تراجعت أسعار النفط وتعافت من مستوياتها المنخفضة عند منتصف الأربعينيات لتتراوح حاليا بين منتصف الستينيات (مزيج برنت). ويعد هذا المستوى كافيا لدعم اقتصادات الدول الموردة للنفط وللتخفيف في الوقت نفسه من المخاوف بشأن الأوضاع المالية للدول المصدرة (دول مجلس التعاون الخليجي).

مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي

رفع سعر الفائدة

وأوضح تقرير «الوطني» أن الوضع الاقتصادي العام يشير إلى وجود استقرار نسبي، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لن يتجاوز 3٪ مع امكانية تحقيق مجلس الاحتياط الفيدرالي رغبته في دعم استقرار مستويات أسعار الفائدة، حيث ينوي المجلس رفع سعر الفائدة الرسمي بواقع 25 نقطة أساس خلال الربع الأخير من هذا العام إلى جانب القيام بخطوات مماثلة لاحقا خلال 2016. ونتفق نحن مع هذه التوقعات على الرغم من أن البيانات الأميركية والتطورات العالمية ستلعب دورا أساسيا في تحديد وقت اتخاذ المجلس لهذا القرار. وقد ساهمت قوة بيانات التوظيف خلال مايو في استبعاد المخاوف بشأن تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول الذي بلغ 0,7٪، إذ سجل الشهر الماضي زيادة في التوظيف بواقع 280 ألف وظيفة جديدة وزيادة طفيفة أيضا في نمو الرواتب، بينما بلغت البطالة 5,5٪.

وقد ساهم استقرار الاقتصاد الأميركي في تمهيد الأوضاع الاقتصادية لمجلس الاحتياط الفيدرالي للقيام برفع الفائدة، لاسيما مع بلوغ النمو الحقيقي 2,5٪ واستقرار كل من الدولار وأسعار النفط.

ومن الجدير بالذكر أن تراجع الدولار وأسعار النفط وتحسن البيانات الاقتصادية في منطقة اليورو جميعها أمور قد ساهمت في تراجع المخاوف بشأن ضعف التضخم او تحقيق تراجع في مستوى الاسعار.

تحسن الاقتصاد الأوروبي

وذكر التقرير أن تراجع كل من الدولار وأسعار النفط دعم الاقتصاد الأوروبي بصورة فاقت توقعات العام الماضي، كما أشار محافظ البنك الأوروبي المركزي ماريو دراغي أنه لا يرى حاجة لتغيير برنامجه الحالي للتيسير الكمي (60 مليار يورو شهريا) حتى مع قوة البيانات الاقتصادية لمنطقة اليورو. كما شهد سوق السندات الأوروبي تحركا عكسيا كبيرا مؤخرا، أذ ارتفعت لتصل سندات العشر سنوات من أقل من 10 نقاط أساس إلى 85 نقطة أساس في غضون أيام. وقد تسببت هذه التقلبات في إثارة بعض المخاوف بشأن تراجع السيولة.

وفي الوقت نفسه، شهد سوق السندات الأميركي ضغوطا متأثرا بارتفاع أسعار الفائدة الأوروبية. إذ ارتفعت أسعار الفائدة الأميركية وقفزت لاحقا إلى أكثر من 10 نقاط أساس في اليوم الذي ظهرت فيه البيانات الخاصة بالتوظيف في مايو، الأمر الذي قد عزز من فكرة رفع الأسعار من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي هذا العام. وقد ارتفعت أسعار الفائدة الأميركية لفترة العشر سنوات إلى أكثر من 2,25٪.

ويبدو أن الأوضاع الاقتصادية الأوروبية تشهد تحسنا، مع بلوغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب أو يفوق 1,5٪ لهذا العام. كما شهد معدل التضخم تحسنا للمرة الأولى منذ ستة أشهر خلال مايو مرتفعا بواقع 0,3٪ على أساس سنوي. لذا، يبدو أن الآفاق الاقتصادية الأوروبية والأميركية جيدة، الامر الذي من المفترض أن يسمح لمجلس الاحتياط الفيدرالي برفع أسعار الفائدة لاحقا خلال 2015 والبنك الأوروبي المركزي بإبقاء الأمور كما هي دون تغيير هذا العام.

تفاقم الأزمة اليونانية

فيما يخص اليونان ومسألة المديونية، فقد أثبتت أنها بمنزلة الشوكة العالقة في حلق الاقتصاد الأوروبي، إذ لاتزال المشكلة تتفاقم باستمرار نتيجة كل من التصريحات الاستراتيجية، ومحاولة كل الأطراف تقديم مصالحها أمام أي أمر آخر، بالإضافة إلى استمرار حكومة اليونان في إصدار قوانين مبهمة كلما استحق موعد نهائي لابرام اتفاق. إذ تواجه الحكومة اليونانية حاليا عجزا ماليا، أو في طريقها نحو تسجيل عجز. وخلال مايو، استعانت اليونان بمبالغ نقدية مقترضة من الصندوق النقد الدولي لتسد قرضا للصندوق نفسه. ومع اقتراب موعد استحقاق هذا الدين في الخامس من يونيو، نرى أن صندوق النقد الدولي قد سمح بتأجيل جميع عمليات السداد الشهرية إلى آخر الشهر. وقد بلغ الآن موعد السداد لشهر يونيو (إضافة إلى عمليات سداد أخرى تقدر بنحو 1,5 مليار يورو لنهاية شهر يونيو)، ومن المتوقع أن تحتد الأمور بحلول منتصف يوليو مع وصول موعد استحقاق مبالغ أكبر للبنك الأوروبي المركزي هذه المرة.

«أوبيك» تحافظ على إنتاجها

على صعيد أسعار النفط وأداء دول مجلس التعاون الخليجي، قال التقرير ان منظمة أوبيك أبقت سقف انتاجها عند 30 مليون برميل يوميا خلال اجتماعها الأخير كما كان متوقعا. وستستمر الدول الأعضاء بإبقاء مستويات انتاجها عند مستوياتها الحالية المرتفعة. كما من الممكن أن تؤدي عودة أيران إلى أسواق النفط إلى وضع ضغوطات اضافية على أسعار النفط. وقد شهدت أسواق الأسهم لدول مجلس التعاون الخليجي ثباتا خلال هذا العام فيما عدا السوق السعودي الذي تفوق على البقية ترقبا لفتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي خلال يونيو. ومن المتوقع أن تساهم هذه الخطوة في زيادة التدفقات بنحو 15 إلى 40 مليار دولار. ولكن تبدو الأوضاع الاقتصادية لدول الخليج جيدة بصفة عامة، مع توقعات ببلوغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5٪ إلى 6٪ وأقرب إلى 10٪ لقطر.

تقرير «الشال»

معاناة البورصة طالت وبعض الشركات لا أمل في إصلاحها

أكد تقرير الشال الاقتصادي أن في السوق الكثير من الشركات المتعثرة، وبعضها لا أمل في إصلاحها، وهناك عدد كبير من الشركات المغبونة التي تباع بخصم كبير على قيمة سهمها العادلة ويتطلب ذلك سلسلة من الإجراءات، مؤكدا ان معاناة السوق الكويتي قد طالت، ولكنها خلقت فرصا أيضا تحتاج إلى أمانة ودقة تقديمها، مشيرا إلى أن هيئة أسواق المال تسعى إلى تحقيق وعد بوضع النظم والضوابط لتقديم مهنة صناع السوق الغائبة، وهو أمر ضروري.

وأوضح التقرير ان السوق يمر بحالة من انحسار للسيولة من المؤكد أنها سبب رئيسي في استمرار ضعف أداء مؤشراته، ومن المؤكد أن في السوق الكثير من الشركات المتعثرة، وبعضها لا أمل في إصلاحه، والكثير من الشركات المغبونة التي تباع بخصم كبير على قيمة سهمها العادلة، والعلاج يتطلب سلسلة من الإجراءات، بعضها يعزز جانب الطلب المستحق، وبعضها يعمل على تخفيض حجم المعروض، وتحديدا تلك الشركات التي لا أمل في إصلاحها. وبسبب ضعف أداء السوق منذ أزمة العالم المالية، واستمرار ذلك الضعف حتى نهاية مايو الماضي، رغم تحسن أداء أسواق العالم وأسواق الإقليم الرئيسية الأربعة الأخرى، بات تقديم مهنة صناعة السوق في وقتها المناسب امر ضروري، أو أدنى من نصف تلك القيمة قبيل أزمة العالم المالية، وذلك يخفض الحاجة إلى الأموال لصناعة السوق بنفس النسبة. وببعض الجهد، يمكن لجهات رسمية أن تحصر عدد الشركات غير القابلة للشفاء، وذلك لن يخفض كثيرا من القيمة الرأسمالية للسوق لأن تلك الشركات متآكلة، ولكن خروجها سوف يقلل من مخاطر التعامل في السوق ـيدعم الثقةـ، ويقلل من زحمة شركاته وجهود تحليل أوضاعها أو رقابة أدائها، ويتيح مجالا لاستبدالها بشركات أفضل. وهناك خاصية إضافية في السوق الكويتي تدعم إمكانية نجاح صناع السوق، وهي ارتفاع نسبة ملكية كبار الملاك، وهم في الغالب لا يطرحون أسهمهم للتداول، إما بسبب رؤى إستراتيجية، أو بسبب مشاركتهم في إدارة هذه الشركات بما يتطلبه ذلك من إذن وإعلان لجواز التداول.

وتشير البيانات المنشورة إلى أن 45,8٪ من القيمة الرأسمالية للسوق، مملوكة لملاك يستحوذون على 5٪، ولعل واحدا من المبررات الجوهرية لاحتمال نجاح من يبدأ مبكرا من صناع السوق، أن هناك في الوقت الحاضر شركات أضر بها كثيرا وضع السوق الحالي الضعيف والمرتبك، وباتت أسهمها تتداول بخصم قد يبلغ 30ـ40٪ على قيمتها العادلة، ويمكن لصانع سوق محترف، وببعض الصبر، أن يحقق أرباحا عالية نتيجة الاختصاص في صناعة سوق لأسهم بعض هذه الشركات. ورغم إطالة معاناة السوق الكويتي، لكنها خلقت فرصا أيضا تحتاج إلى أمانة ودقة تقديمها، وتسعى هيئة أسواق المال إلى تحقيق وعد بوضع النظم والضوابط لتقديم مهنة صناع السوق الغائبة، وهو أمر ضروري.

الأفراد أكبر المتعاملين في السوق بـ 54 مليون دينار

تناول «الشال» بالتحليل تقرير الشركة الكويتية للمقاصة حول «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2015/01/01 إلى 2015/05/31، حيث أفاد التقرير بأن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 50,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، و48,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 1,067 مليار دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 1,013 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، بنحو 54,109 مليون دينار.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 27,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، و26,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 582,233 مليون دينار، في حين باع أسهما بـ 550,093 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، بنحو 32,140 مليون دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 15,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، و14,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 320,160 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بـ 310,982 ملايين دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعا نحو 9,178 ملايين دينار.

«بيتك»: 57,3٪ نسبة مديونو التمويل إلى الودائع

تطرق تقرير الشال إلى نتائج بيت التمويل الكويتي للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك ـ بعد خصم الضرائب ـ بلغ 42,8 مليون دينار، وبارتفاع 4,3 ملايين دينار، أي ما نسبته 11,2٪، مقارنة بنحو 38,5 مليون دينار، للفترة ذاتها من 2014. ويعزى غالبية هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض قيمة المخصصات بنحو 2,6 مليون دينار وإلى ارتفاع الربح التشغيلي قبل خصم المخصصات إلى 66,8 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ 2,2 مليون دينار مقارنة بنحو 64,6 مليون دينار. وانخفض إجمالي موجودات «بيتك»، بما قيمته 12,8 مليون دينار وبنسبة 0,1٪، ليصل إلى نحو 17,169 مليار دينار، مقابل 17,182 مليار دينار، في نهاية 2014، بينما لو تمت مقارنة إجمالي موجودات مع الفترة نفسها من 2014، سنجد أنه ارتفع بنحو 739,3 مليون دينار، أو بنسبة بلغت نحو 4,5٪، حين بلغ نحو 16,430 مليار دينار. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 82,4 مليون دينار، أي ما نسبته 1٪، وصولا إلى نحو 8,201 مليارات دينار (47,8٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 8,119 مليارات دينار في نهاية 2014 (47,3٪ من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 608,6 ملايين دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 7,593 مليارات دينار (46,2٪ من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعا، بلغت قيمته 5,3 ملايين دينار، ونسبته 0,04٪، لتصل إلى 15,090 مليار دينار، بعد أن كانت 15,085 مليار دينار في نهاية 2014، وهذه الأرقام ستكون أكبر لو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، إذ سيبلغ الارتفاع 574 مليون دينار، أو بنمو 4٪ حيث كانت آنذاك نحو 14,516 مليار دينار. وبلغت نسبة مدينو التمويل إلى الودائع 57,3٪، بعد أن كانت 55,3٪.

«بيان»: «الوزني» و«كويت 15» يواصلان أداءهما الإيجابي

قالت تقرير اقتصادي صادر عن شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولات الأسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، إذ تمكن المؤشران الوزني وكويت 15 من مواصلة أدائهما الإيجابي واستطاعا أن يسجلا ارتفاعا بنهاية الأسبوع بدعم من استمرار عمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم القيادية والثقيلة، في حين لم يتمكن المؤشر السعري من الحفاظ على مساره الصعودي الذي استهله في الأسبوع ما قبل السابق، متأثرا بالضغوط البيعية التي تركزت على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، لينهي تعاملات الأسبوع المنقضي في المنطقة الحمراء. وعلى صعيد التداولات اليومية، ذكر التقرير ان السوق أنهى تعاملات أولى جلسات الأسبوع على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة وسط تراجع واضح للسيولة النقدية، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق مكاسب بسيطة على اثر عمليات المضاربة التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، في حين تسببت عمليات جني الأرباح التي نفذت على عدد من الأسهم القيادية في تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 في نهاية الجلسة. وفي الجلسة التالية، ظل التباين مسيطرا على أداء مؤشرات السوق، ولكن مع اختلاف الأدوار، فقد سجل المؤشر السعري تراجعا كبيرا على وقع عمليات البيع القوية التي طالت العديد من الأسهم الصغيرة، كما سجل المؤشر الوزني أيضا تراجعا، فيما تمكن مؤشر كويت 15 من إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء، مسجلا ارتفاعا بسيطا جدا.

من جهة أخرى، تم أواخر الأسبوع الماضي إدراج شركة ميزان القابضة في السوق الرسمي ضمن قطاع السلع الاستهلاكية، ليصل عدد الشركات المدرجة في السوق إلى 192 شركة.

«الأولى للوساطة»: غياب المحفزات الفنية واستمرار المضاربات على الاسهم الصغيرة

قالت الشركة الأولى للوساطة إن غياب المحفزات الفنية واستمرار المضاربات على الاسهم الصغيرة وغياب الاستثمارات الحقيقية وصناع السوق كان أهم ما ميز تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية الاسبوع الماضي، اضافة إلى تذبذب مستويات السيولة بين الانخفاض والارتفاع. ولاحظت الشركة في تعاملات الاسبوع الماضي تأثر شهية المستثمرين سواء من صناع السوق أو الأفراد بسبب الصراع والتطورات الأخيرة في المنطقة، حيث اسهمت هذه الاحداث في الضغط على المعنويات إلى الحدود التي زادت معها جرعة الحذر وسط التباين الحاصل بين اداء مؤشرات البورصة، وبالطبع كان لقرب حلول شهر رمضان تأثيراته التقليدية على تحركات المستثمرين لجهة تفضيل نسب مساهمات المحافظ والصناديق.